مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: قياس أثر العمق المالي في الشمولي المالي بالتطبيق على العراق ومصر
اسم الكاتب: أسماء أحمد السنجري، زهراء أحمد النعيمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3790
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Financial depth and its impact on financial inclusion by applying to Iraq and Egypt

Asmaa A. Al-Sanjrae[1],Zahraa A. Al-Nuaimi [2]

[1&2] Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / University of Mosul

Corresponding author: Asmaa A. A. Ahmed, Department of Financial and Banking Sciences / College of Administration and Economics / University of Mosul

asmaaahmadazeez@gmail.com

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 135
Sep. 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Sanjrae, Asmaa A., Al-Nuaimi, Zahraa A. (2022)."Financial depth and its impact on financial inclusion by applying to Iraq and Egypt". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*135*), 133 -160 , https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175534

Article History: *Received*: 24/12/2021; *Revised*: 3/1/2022; *Accepted*: 16/1/2022; *Published*: 1/9/2022.

Abstract

The research aims to analyze the indicators of financial depth and financial inclusion in the Arab countries represented in (Iraq and Egypt) and to measure the correlation between the research variables using the program (Eviews V.10), as well as using the multiple linear regression model for the period (2004-2019), To measure the impact of financial depth on financial inclusion in the Arab countries, the research sample. The research concluded that there is a significant impact of financial depth on financial inclusion in (Iraq and Egypt), and that financial depth has a significant role in achieving the objectives of financial inclusion in the Arab countries, the research sample. This entails the need to encourage competition between financial institutions and diversify financial services at low cost and high quality to attract the largest possible number of customers and encourage individuals to save and invest in the best way through preparing programs directed to various segments of society to enhance the culture of saving and investment, and developing the infrastructure of the banking sector and markets Capital, which contributes to the greater financial depth and financial inclusion.

Key words:
Financial depth, Financial inclusion, Economic Growth

ورقة بحثية

قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي بالتطبيق على العراق ومصر

أسماء أحمد السنجري[١]؛ زهراء أحمد النعيمي [٢]

[١&٢]قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المؤلف المراسل: أسماء أحمد عزيز أحمد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

asmaaahmadazeez@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.175534

تاريخ المقالة: *الاستلام*٢٠٢١/١٢/١٢؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢٢/١/٣؛ *القبول:*٢٠٢٢/١/١٦؛ *النشر:* ٢٠٢٢/٩/١.

المستخلص

هدف البحث إلى تحليل مؤشرات العمق المالي والشمول المالي في الدول العربية الممثلة في (العراق ومصر) وقياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews V.10) فضلا عن استخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد للفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠١٩). لقياس أثر العمق المالي في الشمول المالي في الدول العربية عينة الدراسة. وخلص البحث إلى أن هناك تأثيرا معنويا للعمق المالي على الشمول المالي في كل من (العراق ومصر) ، وأن العمق المالي له دور كبير في تحقيق أهداف الشمول المالي في الدول العربية عينة البحث. الأمر الذي يستلزم ضرورة تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية وتنويع الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وجودة عالية لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتشجيع الأفراد على الادخار ولاستثمار بأفضل طريقة من خلال إعداد برامج موجهة لمختلف شرائح المجتمع من أجل تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وأسواق رأس المال ، مما يسهم في زيادة العمق المالي والشمول المالي.

الكلمات الرئيسة

العمق المالي ، الشمول المالي ، النمو الاقتصادي

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤١)، العدد (١٣٥))،
ايلول٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: ياسين، حمزة حميد ، السمان، ثائر احمد سعدون (٢٠٢٢). "إسهام القيادة الخادمة في تحقيق ريادية الأعمال - دراسة ميدانية في شركة زين للاتصالات في محافظة بغداد" ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٥)، ١٣٣-١٦٠،
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يعد النظام المالي المتطور ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المالية في اقتصاديات الدول، لذلك فإن العمق المالي والشمول المالي يمثلان أهدافا لتطوير اقتصاديات الدول العربية لانعكاسهم المباشر على تطوير القطاعات المالية.

وقد تناول البحث موضوعاً ذا أهمية كبيرة لتطوير القطاع المصرفي والمتمثل بتحليل مؤشرات العمق المالي وأثره على الشمول المالي في بعض من الدول العربية.

إذ يسهم العمق المالي في زيادة تقديم الخدمات المالية الذي يسهم بدوره في تسهيل تعبئة المدخرات بشكل كفء، ويساعد في تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية والذي يوفر خيارات أكثر من الخدمات المالية والتي تسهم في زيادة الشمول المالي الذي احتل اولوية لصانعي السياسات والمؤسسات الدولية لدوره الكبير في توصيل الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع وخصوصا المهمشة وذوي الدخل المنخفض.

وجاء موضوع البحث لقياس وتحليل العمق المالي والشمول المالي في الدول العربية عينة البحث ومعرفة مستوياتهما التي تعتبر مؤشرات رئيسة للتنمية المالية، حيث تمثلت عينة البحث في الدول العربية (العراق ومصر) للمدة (2004-2019).

- **مشكلة البحث**

تواجه الانظمة المالية في كافة الدول تحديات كبيرة وازمات متتالية والذي ينعكس بشكل سلبي على المصارف وقدرتها على البقاء والاستمرار بتقديم خدمات مصرفية وزيادة دورها في تطوير اقتصادياتها، لذلك فان مشكلة البحث تتمحور حول:

هل هناك تأثير للعمق المالي في الشمول المالي في الدول العربية عينة البحث؟.

- **أهمية البحث**

تنطلق أهمية البحث من تناوله لموضوع العمق المالي والشمول المالي، اذ يعد المؤشران من المؤشرات الرئيسة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن زيادة العمق والشمول المالي له دور كبير في تطوير اقتصاديات الدول العربية وتبرز هذه الأهمية من خلال ما يأتي:

إن تطوير العمق المالي وزيادة الخدمات المصرفية تؤدي إلى تحقيق الشمول المالي، وهو ما تسعى إليه الدول كافة.

- **هدف البحث**

للبحث أهداف عديدة نحو تحقيقها والمتمثلة في الآتي:

١- بناء إطار معرفي عن العمق المالي من خلال الادبيات المالية للكتاب والباحثين في الأبعاد المتعددة للعمق.

٢- عرض مؤشرات العمق المالي في الدول العربية المختارة.

٣- قياس علاقة الارتباط بين متغيرات البحث.

٤- اختبار أثرالعمق المالي في الشمول المالي في كل دولة من الدول العربية المختارة.

- **فرضيات البحث**

للقطاع المصرفي دور كبير في تطوير الانظمة المالية واقتصاديات الدول العربية المختارة وتباين هذا التأثير بحسب عمق كل قطاع مصرفي لذلك فانه يمكن تلخيص فرضيات البحث من خلال الآتي:

١- تتباين مستويات العمق المالي في الدول العربية عينة البحث.

٢- وجود تأثير معنوي للعمق المالي في الشمول المالي في الدول العربية عينة البحث.

- **منهج البحث**

بغية بلوغ أهداف البحث واختبار فرضياته تم استخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ سيتم تحليل مؤشرات العمق المالي والشمول المالي باستخدام برنامج (Eviews V.10) والاستعانة بأنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

- **حدود البحث**

تتمثل حدود البحث الحالية بالآتي:

١- الحدود المكانية: شملت الدول العربية (العراق، مصر).

٢- الحدود الزمانية وشملت المدة الزمنية للبحث (2004-2019) بسبب توافر البيانات.

- **الدراسات السابقة**

١- دراسات العمق المالي

- **دراسة (٢٠١٣) Adenuga & Omotosho وكانت بعنوان:**

Financial Depth, Financial Access and Economic Growth in Nigeria

العمق المالي والوصول المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا

هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة طويلة المدى بين العمق المالي، والوصول المالي والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وكان السؤال الذي طرحته الدراسة هو كيف دفع العمق المالي نمو الانتاج في نيجيريا؟ إذ اطلقت برنامج الشمول المالي كاستراتيجية لتكوين الثروة والتخفيف من حدة الفقر لمواطنيها، وقد استخدمت الدراسة أنموذج تصحيح الخطأ للمدة الزمنية (١٩٧٥-٢٠١٢) واظهرت الدراسة أن العمق المالي المتزايد الذي يقاس كنسبة من العرض النقدي الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي أو كنسبة من الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي قد دفع نمو الانتاج في نيجيريا، في حين أعطى عدد فروع المصارف تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي، تؤيد الدراسة برنامج الشمول المالي للبنك المركزي النيجيري بوصفها وسيلة لتعزيز النمو في نيجيريا.

- دراسة (٢٠١٨) Tongurai & Lertwachara وكانت بعنوان:

Financial development: Disaggregate analysis of financial depth, financial access and financial efficiency

التنمية المالية: تحليل تفصيلي للعمق المالي والوصول المالي والكفاءة المالية

اختبرت الدراسة بشكل تجريبي ما إذا كان مستوى التنمية المالية يختلف عبر البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة، وفحصت ما اذا كان تطوير كل جانب (العمق والوصول والكفاءة) للمؤسسات المالية والاسواق المالية مشروطا بمستوى النمو الاقتصادي للدولة من خلال بيانات التنمية المالية العالمية للبنك الدولي ل(٢٠٦) دولة في ٧ مناطق للمدة من (١٩٦٠–٢٠١٥) وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى التنمية المالية يختلف اختلافا كبيرا عبر الدول في مجموعات الدخل المختلفة، واظهرت النتائج من خلال التنمية المالية إلى ستة أبعاد أن عمق المؤسسات المالية تزداد مع زيادة مستوى التنمية المالية في الدولة.

٢- دراسات الشمول المالي

- دراسة Omwansa & M.waema (2014) وكانت بعنوان:

Deepening Financial Inclusion Through Collaboration to Create Innovative and ppropriate Financial Products for The Poor

تعميق الشمول المالي من خلال التعاون لخلق منتجات مالية مبتكرة ومناسبة للفقراء

ركزت الدراسة على كيفية استخدام نماذج الدفع المسبق وتطويره والدفع أولاً بأول عبر الهاتف المحمول، لتوفير السلع والخدمات بشكل ملائم للفقراء وركزت على محركات تبني الأجهزة المحمولة ايضا وقامت بتقييم تأثير التمويل الصغير القائم على الهاتف المحمول في كينيا للمدة الزمنية (2010-2012) وكان هدف الدراسة في شقين الأول: هو إثبات أن إحدى الإستراتيجيات الواعدة لتعميق الشمول المالي في قاعدة الهرم تتم من خلال التعاون بين الشركاء الاستراتيجيين الذين سيطورون وينفذون حلولًا مالية مبتكرة ومناسبة لهذه الشريحة من السكان والثانيً: مناقشة بعض التحديات التي تواجه تحقيق هذه المنتجات المالية المبتكرة والمناسبة، وقد أجرت الدراسة 89 مقابلة نوعية ومتعمقة من مجموعة متنوعة من المستجيبين وكانت هذه المقابلات استكشافية بحتة.

- دراسة (Wang & Shihadeh (2015 وجاءت الدراسة بعنوان:

Financial Inclusion: Policies, Status and Challenges in Palestine

"الاشتمال المالي: السياسات والوضع والتحديات في فلسطين"

ركزت الدراسة على معرفة واقع الاشتمال المالي في فلسطين بمناقشة السياسات والإجراءات التي اعتمدتها السلطات المالية في فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للمدة الزمنية (2009-2014)، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين سوق الاوراق المالية والنمو الاقتصادي شديدة للغاية، ووجدت أيضا أن مؤشرات الشمول المالي قد تحسنت منذ انضمام فلسطين إلى التحالف من أجل الشمول المالي، فضلا عن تحسين البنية التحتية، لكن استخدام الخدمات المالية لايزال محدودا خاصة الائتمان، وتحتاج إلى مزيد من

الجهود لتحسينه كما أن بعض البلدان في المنطقة لديها مؤشرات شمولية مالية جيدة نتيجة للاستقرار السياسي وبناء على الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة قدمت عددا من التوصيات أهمها: إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق الاشتمال المالي، إذ ينبغي أن تستمر المؤسسات الحكومية في برنامجها للتوعية المالية.

أولا: الإطار النظري للبحث

١- مفهوم العمق المالي

إن للعمق المالي أهمية كبيرة، وهو ما ينعكس في تطوير القطاع المالي عن طريق توسع الاسواق وتنوع الأدوات المالية والزيادة في تقديم الخدمات المالية. وقد تباينت آراء الاقتصاديين والماليين في مفهوم للعمق المالي، إذ أعطى Shaw (1973) مفهوما للعمق المالي بأنه تراكم الموجودات المالية بمعدل أسرع من تراكم الإنتاج، وهناك من عبر عنه بأنه زيادة في المعروض من الموجودات المالية في اقتصاد دولة ما (Bakang, 2015, 9). أو هو عملية تحسين الخدمات المالية عبر مجموعة واسعة من الخدمات التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي (Ohwofasa & Aiyedogbon, 2013, 24-42).

في حين أعطى Ume (2015) المفهوم للعمق المالي بأنه عملية متعددة الأبعاد، حيث تقدم المؤسسات المالية مجموعة من الخدمات المالية، ويمكن للقطاع المالي توفير حزمة متنوعة من استثمار الموجودات لتحقيق أعلى الأرباح. بمعنى أخرى، يتم تعريفها على أنها عملية تحسين الكفاءة من خلال توفير مجموعة واسعة من الأدوات والخدمات المالية في متناول جميع أفراد المجتمع (Ume et.al., 2015, 82-89).

ويعتبر Ardic (2006) أن العمق المالي عبارة عن ودائع المصارف التجارية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، وأنه يسهم في النشاط الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار رأس المال الانتاجي (Ardic, 2006, 4). في حين يرى Tapiwa (2020) بأنها مقدار الموارد المالية المتراكمة في الاقتصاد، فكلما زادت الموجودات المالية في الاقتصاد زاد معدل نمو الاقتصاد (Tapiwa, 2020, 1260).

٢- مؤشرات قياس العمق المالي في المؤسسات المالية

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي منها الكمية التقليدية، وهي تختلف بحسب درجة التطور المالي لبلد ما والظروف التي يمر بها، ويعد قياس العمق المالي ضرورة لمعرفة مدى عمق القطاعات المالية ودرجة تطورها، وتعتبر المقاييس الكمية التقليدية أكثر موثوقية بوصفها مؤشرات للعمق المالي ويمكن عرض أبرز هذه المؤشرات وعلى النحو الآتي:

- **مؤشر نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي**

يعتبر مؤشر نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الرئيسة لقياس العمق المالي، فهو يوضح مدى عمق القطاع المالي، حيث يقيس هذا المؤشر الاموال الفعلية

الموجهة إلى القطاع الخاص والتي تنعكس في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الخدمات المالية المقدمة وتحسين الوساطة المالية وتطوير القطاعات الانتاجية (Huang, 2010, 1667-1677).

ويشمل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، مختلف القطاعات باستثناء الائتمان الممنوح للحكومة والوكالات الحكومية والمؤسسات العامة والسلطة النقدية فضلا عن المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التمويل وشركات التأمين وصناديق التقاعد. وهذا يجسد أنشطة الوساطة المالية العامة المقدمة للقطاع الخاص (Afonso & Blanco-Arana, 2018, 7).

- **مؤشر عرض النقود بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي**

يقيس مؤشر عرض النقود بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي العمق المالي، إذ إنه يضم الودائع بأنواعها والعملة المتداولة. وفي الدول المتقدمة وبسبب التطور الكبير لديها في الاسواق المالية وظهور خدمات مبتكرة حيث إن ثمة ودائع ذات آجال طويلة يتم اضافتها إلى مكونات عرض النقود بالمعنى الواسع والتي تسهم بشكل كبير في زيادة التوظيفات للقطاعات المالية. وتظهر الزيادة في هذه النسبة الزيادة في العمق المالي (Banto, 2019, 78).

٣- القيود المؤثرة على العمق المالي

هناك مجموعة من القيود التي تعيق نمو القطاعات المالية وضعف عمقها المالي، وتتمثل هذه القيود بالآتي:

١. القيود والاجراءات والتي تؤدي إلى قطاع مصرفي شديد التركيز، ومعدلات وساطة منخفضة للغاية، وأنظمة تسجيل ضمانات غير فعالة تزيد من إعاقة وصول الشركات والأفراد إلى الائتمان (Beck et al., 2008, 397-430).
٢. ارتفاع أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي والذي ينعكس بدوره على الاستثمار والنمو الاقتصادي (Farshid & Elyasi, 2013, 69).
٣. عدم وجود أسواق مالية متطورة يسهم في زيادة العمق المالي، حيث كلما تطورت الاسواق المالية ازداد تحقق العمق المالي (Tan & Gopalan, 2017, 43-47).
٤. عدم وجود أدوات مالية حديثة تسهم في تطوير خدمات القطاع المصرفي، مما يضعف العمق المالي (Amadi, et al., 2019, 24).

٤- السياسات التي تسهم في زيادة العمق المالي

لغرض تحقيق معدل مناسب من العمق المالي في اقتصاد بلد ما يتم ذلك من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تساعد في تحقيق معدلات من العمق المالي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، ومن السياسات المتبعة لتحقيق ذلك ما يأتي:

١. إزالة القيود التي تساعد على زيادة العمق المالي، وذلك من خلال وضع وتنفيذ القوانين التي تهدف إلى تعزيز الثقة بين المستثمرين والمصارف (Mirdala , 2011,2).
٢. إعادة تنظيم النظام المصرفي من خلال زيادة التقييم المستمر للأداء المصرفي (Suarez، 2007,12) .
٣. تطوير أسواق رأس المال وخاصة أسواق السندات لتلبية احتياجات التمويل طويلة الأجل (Sacke & Nkrumah, 2012,135).
٤. يمكن للأدوات المالية المبتكرة التي تستخدم التكنولوجيا مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أن تساعد أيضًا في تخطي خدمات التمويل التقليدية والوصول إلى عدد أكبر من السكان (Dahou et al., 2009, 23).

٥- العمق المالي والبنية التحتية

تؤثر جودة البنية التحتية ، المقاسة من خلال تغطية الإنترنت ، بشكل إيجابي على العمق المالي، وتسمح البنية التحتية الأفضل للمؤسسات المالية بالوصول إلى المقترضين بتكلفة أقل ، وبالتالي تشجيع المزيد من الإقراض. تعد المعلومات عن المقترضين المقاسة بالتغطية الائتمانية عاملاً هامًا آخر يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالعمق المالي

إذا كان لدى المصارف مزيد من المعلومات حول عملائها ، فسوف تقوم بالتعرف عليهم بشكل أفضل وسوف تشارك في إقراض أكبر، لأنها ستكون أقل عرضة للتخلف عن السداد. وستتمتع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وغيرها من رواد الأعمال الذين لديهم مشاريع جيدة النوعية وسجل حافل من الإنجازات بإمكانية الوصول إلى الائتمان والقدرة على تنفيذ مشاريع استثمارية مربحة(Ismail et al., 2013, 9).

ويجب على صانعي السياسات العمل مع المشاركين في السوق لإزالة الحواجز وتحديد الثغرات في البنية التحتية المؤسسية ذات الصلة بالإمداد على نطاق صغير. وهذا يشمل ضمان أن أنظمة المدفوعات وعناصر البنية التحتية والبيع بالتجزئة متاحة وبكلفة منخفضة. وتحتاج ايضا البنى التحتية لتطوير التشريعات والقوانين التي تدعم تطوير البنية التحتية. وتسهم الدول في تطوير البنية التحتية وتقديم الدعم الاداري والمالي للمساعدة في تطوير مثل هذه البنى التحتية (Claessens et al., 2009, 2).

٦- العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي

إن العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي يوفران أهمية كبيرة فيما يتعلق بمدى الأولوية التي يجب إعطاءها للإصلاحات المتعلقة بالقطاع المالي في البلدان النامية وخصوصا في المؤسسات المالية التي لا يتم تطويرها بشكل كاف.

ويسمح تطور العمق المالي بزيادة مؤسسات الوساطة المالية وتنوعها وزيادة المنافسة بينها، مما يؤدي إلى تراكم أكبر للموارد المالية داخل القطاع المالي ويوجه بطريقة مثالية نحو الاستثمارات الأكثر انتاجية (Akbas Y. E, 2015, 172).

تسهم زيادة عمق وسلامة النظام المالي في نمو اقتصادي واسع النطاق مع الحد من الفقر، ويمكن القول إن الوصول المباشر للأشخاص إلى الخدمات المالية يمكن أن يؤثر بقوة على قدرتهم على تكوين ثرواتهم وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي (Adenuga A & Omotosho B,.2013, 125).

ثانيا: الشمول المالي وسياساته

١- مفهوم الشمول المالي

فقد أعطى (Sarma, 2008) مفهوما للشمول المالي بأنه عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه من قبل أفراد المجتمع كافة. ويؤكد هذا المفهوم على عدة أبعاد للشمول المالي، أي، إمكانية الوصول، وتوافر واستخدام النظام المالي. وهذه الأبعاد مجتمعة تبني نظامًا ماليًا شاملاً (Sarma, 2008, 3).

في حين يرى (Tuesta, et al.,2015) أن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها إلى أقصى حد، مع تقليل الحواجز غير المقصودة، والغرض الرئيس من الشمول المالي هو التخفيف من الحواجز المحتملة، بحيث يمكن للأفراد في سن العمل الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي يمكن توفيرها بتكلفة منخفضة (Tuesta, et al.,2015, 3).

أما (Adalessossi & Kaya, 2015) فقد أعطى مفهوما للشمول المالي من خلال وصول الفئات الفقيرة إلى الخدمات المالية الاساسية من مقدمي الخدمات الرسميين (التأمين والقروض والخدمات المالية الأخرى) بطريقة مرنة (Adalessossi & Kaya, 2015, 25).

ويرى (Ozili, 2020) أن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها الفئات ذات الدخل المنخفض وبتكلفة منخفضة وبطريقة عادلة وشفافة في القطاع المالي الرسمي (Ozili, 2020, 3).

٢- سياسات الشمول المالي

هناك مجموعة من السياسات التي يتم اتباعها لتعزيز الشمول المالي، وهذه السياسات تتمثل في الآتي:

- **اصلاح البنوك الحكومية:** للمصارف الحكومية دور هام في تحسين توصيل الخدمات المالية لمحدودي الدخل، وتستخدم المصارف بشكل واسع لتشجيع الائتمان والادخار في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الاسكان والزراعة، حيث تعد المصارف المؤسسات الوحيدة في المناطق الريفية، وكخيار لتقليل التكلفة قامت بعض الدول بإغلاق المصارف الحكومية ذات الأداء الضعيف، ولزيادة ربحية المصارف الحكومية أُجريت بعض الاصلاحات بدلا من إعادة هيكلة المصرف ككل. ومن خلال إحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير (عجور، 2017، 23).
- **الدفع عبر وسائل المحمول:** إن انتشار الهاتف النقال يعتبر من أهم القنوات لتوصيل الخدمات المالية لذوي الدخل المحدود عبر الدفع بوسائل الاتصال المحمول، هذه التكنلوجيا الجديدة خفضت من تكلفة المعاملات بشكل كبير، فضلا عن التحويلات المالية التي أصبحت أكثر سهولة، وأسهمت أيضا في جذب

الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقا، وأسهمت أيضا في توسيع نطاق نقاط الوصول (Bongomin et al., 2018, 362).

٣- العوامل التي تساعد على نجاح الشمول المالي:

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ لتعزيز الشمول المالي، وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تسهل وصول الخدمات المالية المبتكرة لكافة فئات المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وتتمثل هذه المبادئ في:

- التنوع: زيادة تشجيع المنافسة في السوق المالية لتوفير الوصول إلى الخدمات المالية وبكلفة منخفضة (التأمين والقروض، المدفوعات، التحويلات) فضلا عن تطوير الجهات التي تقدم هذه الخدمات من خلال مراعاة متطلبات واحتياجات الزبائن وتقديم خدمات مبتكرة وخفض العمولات على الخدمات المقدمة، وذلك لتسهيل الوصول إليها من قبل فئات المجتمع ولا سيما محدودي الدخل والمهمشين (برنيه، يسر وآخرون، 2019، 8)
- الابتكار: السعي إلى الابتكار والتطور التكنلوجي لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وتطوير البنية التحتية، إذ إن ضعف البنية التحتية للنظام المالي هو أكبر مانع للوصول إلى نظام مالي شامل، فكلما كان النظام المالي متطور يسهل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع (Ongo Nkoa & Song, 2020, 4)

ثالثا: الجانب العملي

أ. وصف متغيرات البحث

اشتملت الدراسة على أربعة متغيرات، اثنان منها متغيرات مفسرة (عرض النقد/GDP والائتمان الخاص/GDP) ومتغيران معتمدان (فروع المصارف والصراف الالي) وكما هو موضح في الجدول الآتي، وتم استخدام البرمجية الجاهزة (EViews V.10) في تحليل علاقة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة .

الجدول (١): وصف متغيرات البحث

ت	رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
١-	X1	عرض النقد/GDP	متغيرات مفسرة
٢-	X2	الائتمان الخاص/ GDP	
٣-	Y1	فروع المصارف	متغيرات معتمدة
٤-	Y2	الصراف الالي	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (EViews V10)

ب. عرض مؤشرات العمق المالي للدول العربية عينة البحث

الجدول (٢): تطور مؤشر عرض النقد/GDP للدول العربية عينة البحث للمدة (2004-2019)

Case Summaries				
الدولة	**Mean**	**Std. Deviation**	**Minimum**	**Maximum**
العراق	33.2584	8.02630	20.25	45.94
مصر	85.1692	9.86132	69.72	98.14

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (EViews V10)

يظهر من الجدول (٢) بأن مؤشر عرض النقد/GDP للدول العربية عينة الدراسة (العراق، مصر) للفترة الزمنية من (٢٠٠٤-٢٠١٩) والنتائج التي تم الحصول عليها باستخدام البرمجية الجاهزة (EViews V.10) للمؤشرات الاحصائية والتي تتمثل بالمتوسط الحسابي(Mean) والانحراف المعياري (Std. Deviation) وأقل قيمة (Minimum) وأعلى قيمة (Maximum) لمؤشر عرض النقد/ GDP

إذ تبين أن أعلى قيمة لمؤشر عرض النقد/GDP (X1) في العراق قد بلغ (45.9397) في سنة 2016 وأقل قيمة له بلغت (20.24657) في سنة (2005)، و بمتوسط قد بلغ (33.2584) وبانحراف معياري قدره (8.02630)، أما بالنسبة لدولة مصر فكانت أألى قيمة للمؤشر هي (98.13613) في سنة

(2016 وأقل قيمة (69.71546) في سنة 2012، وبمتوسط بلغ (85.1692) وبانحراف معياري قدره (9.86132).

الجدول (٣): تطور مؤشر الائتمان الخاص/GDP للدولة العربية عينة البحث للمدة(2004-2019)

Case Summaries				
Maximum	Minimum	Std. Deviation	Mean	**الدولة**
10.08	1.27	3.14285	5.7250	**العراق**
54.04	24.02	10.23185	35.0558	**مصر**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (EViews V10)

يتضح من الجدول (٣) ان المتوسط لمؤشر الائتمان الخاص/GDP (X2) لدولة العراق قد بلغ (5.7250) وبانحراف معياري قدره (3.14285) وأقل قيمة له بلغت (1.27) في سنة 2004 أما أعلى قيمة فقد بلغت (10.08) في سنة 2016، أما في دولة مصر فقد بلغ متوسط (الائتمان الخاص/GDP) (35.0558) وبانحراف معياري قدره (10.23185) وأقل قيمة لهذا المؤشر بلغت (24.02) في سنة (2019) أما أعلى قيمة فقد بلغت (54.04) في سنة (2004).

الجدول (٤): تطور مؤشر فروع المصارف للدول العربية عينة البحث للمدة (2004-2019)

Case Summaries				
Maximum	**Minimum**	**Std. Deviation**	**Mean**	**الدولة**
5.52	3.39	.81971	4.3525	**العراق**
6.64	3.80	.64884	4.5975	**مصر**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (EViews V10)

يتضح من الجدول (٤) أن المتوسط لفروع المصارف (Y1) لدولة العراق قد بلغ (4.3525) وبانحراف معياري قدره (.81971) وأقل قيمة لهذا المؤشر بلغت (3.39) في سنة (2007) أما أعلى قيمة فبلغت (5.52) في سنة 2012، فيما بلغ متوسط فروع المصارف لدولة مصر (4.5975) وبانحراف معياري قدره (.64884) وأقل قيمة لهذا المؤشر بلغت (3.80) في سنة (2004) أما أعلى قيمة فقد بلغت (6.64) في سنة (2019).

الجدول (٥): تطور مؤشر الصراف الآلي للدول العربية عينة البحث للمدة (2004-2019)

Case Summaries				
الدولة	**Mean**	**Std. Deviation**	**Minimum**	**Maximum**
العراق	1.8000	1.09537	.70	4.12
مصر	10.4431	5.51056	2.65	20.07

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (EViews V10)

يظهر الجدول (٥) قيم مؤشرات الصراف الآلي (Y2) حيث بلغ المتوسط للصراف الآلي في دولة العراق (1.8000) وبانحراف معياري قدره (1.09537) وأقل قيمة لهذا المؤشر بلغت (0.70) لأربع سنوات على التوالي (2004-2008) أما أعلى قيمة فقد بلغت (4.12) في سنة (2019)، فيما بلغ متوسط الصراف الآلي لدولة مصر (10.4431) وبانحراف معياري قدره (5.51056) وأقل قيمة للمؤشر بلغت (2.65) في سنة (2004) أما أعلى قيمة فقد بلغت (20.07) في سنة (2019).

ثالثا: قياس معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

يستخدم معامل الارتباط (Pearson Correlation) لمعرفة اتجاه وقوة وطبيعة العلاقة بين أي متغيرين، حيث استدل على اتجاه العلاقة من حيث كونها علاقة (طردية أم عكسية) من خلال إشارة قيمة معامل الارتباط ، أما بالنسبة لقوة العلاقة فيستدل عليها من خلال قرب قيمة معامل الارتباط من القيمة (±١) إذ إنه كلما اقتربت هذه القيمة من الواحد الصحيح فهذا دليل على قوة العلاقة بين هذين المتغيرين ، وأخيرا وبالنسبة لطبيعة العلاقة بين أي متغيرين فنستدل عليها من ملاحظة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لقيمة معامل الارتباط ، وتشير الدراسات إلى أنه إذا كانت هذه القيمة أقل من (٠,٠٥) فهذا دليل على معنوية العلاقة بين المتغيرين. وسوف يتم قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المفسرة مع كل متغير معتمد للدول العربية عينة البحث.

١- العراق

يتناول الجدول الآتي قياس علاقة الارتباط بين متغيرات العمق المالي والشمول المالي في العراق:

الجدول (٦): قياس علاقة الارتباط بين متغيرات العمق المالي والشمول المالي في العراق

Correlations			
		عرض النقد/GDP	الائتمان الخاص/ GDP
فروع المصارف	Pearson Correlation	.518*	.418
	P-value	.040	.107
	N	16	16
الصراف الالي	Pearson Correlation	.695**	.804**
	P-value	.003	.000
	N	16	16

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (SPSS V24)

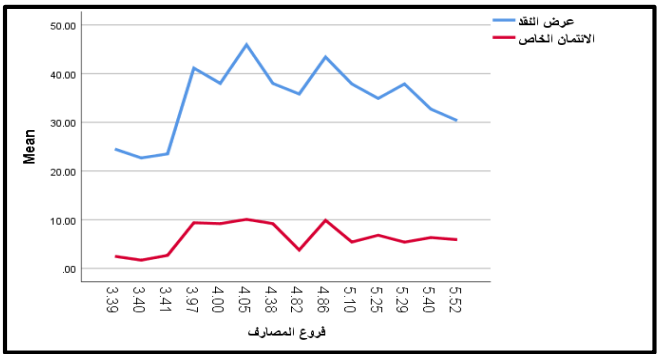
يتضح من الجدول (٦) بأن هناك علاقة طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر عرض النقد (X1) و المتغير المعتمد فروع المصارف (Y1) ، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ(٠,٥١٨) ، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ(٠,٠٤٠) وهي أقل من (٠,٠٥).

فيما لا يوجد علاقة ارتباط معنوية ما بين المتغير المفسر الائتمان الخاص (X2) و المتغير المعتمد فروع المصارف (Y1) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية إلى (٠,١٠٧) وهي أكبر من (٠,٠٥).

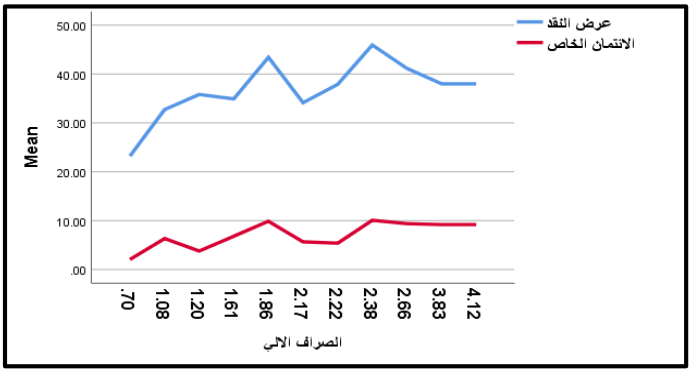
وهناك علاقة طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر عرض النقد(X1) و المتغير المعتمد الصراف الالي (Y2)، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (٠,٦٩٥)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (٠,٠٠٣) وهي أقل من (٠,٠٥).

وان العلاقة طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر الائتمان الخاص (X2) والمتغير المعتمد الصراف الآلي (Y2) ، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (٠,٨٠٤)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ(٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥).

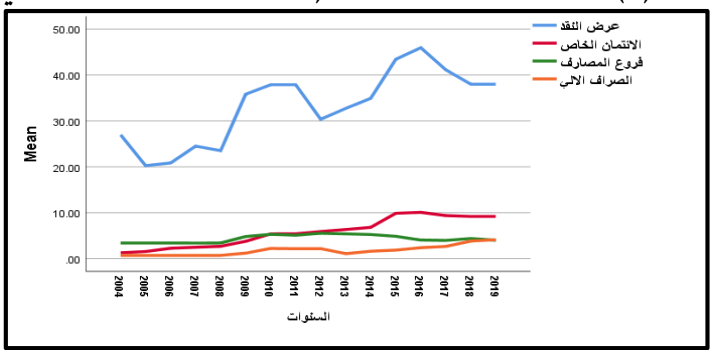
شكل (١): علاقة كل من عرض النقد والائتمان الخاص مع فروع المصارف في العراق



شكل (٢): علاقة كل من عرض النقد والائتمان الخاص مع الصراف الالي في العراق



شكل (٣): اتجاه المتغيرات المدروسة (عرض النقد، الائتمان المصرفي، فروع المصارف والصراف الآلي)



٢- مصر

يتناول الجدول الآتي قياس علاقة الارتباط بين متغيرات العمق المالي والشمول المالي لدولة مصر:

الجدول (٧)

قياس علاقة الارتباط بين متغيرات العمق المالي والشمول المالي في مصر

Correlations			
		عرض النقد/GDP	الائتمان الخاص/ GDP
المصارف فروع	Pearson Correlation	-.463	-.705**
	P-value	.071	.002
	N	16	16
الالي الصراف	Pearson Correlation	-.391	-.839**
	P-value	.135	.000
	N	16	16

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (SPSS V24)

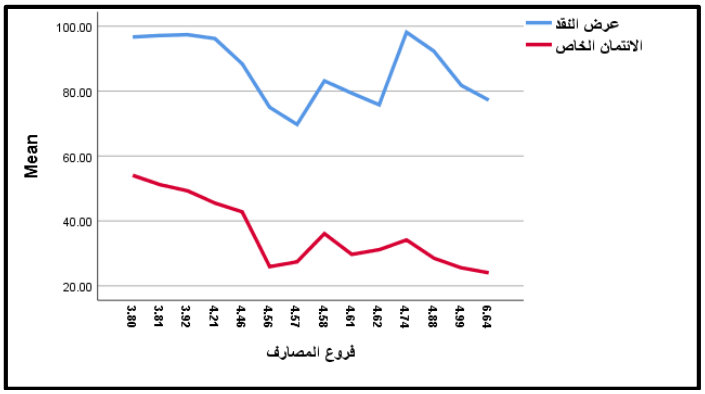
يتضح من الجدول (٧) أن العلاقة ما بين المتغير المفسر عرض النقد/GDP (X1) و المتغير المعتمد فروع المصارف(Y1) ، غير معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ(٠,٠٧١) وهي أكبر من (٠,٠٥).

وان هناك علاقة ارتباط عكسية و معنوية ما بين المتغير المفسر الائتمان الخاص(X2) و المتغير المعتمد فروع المصارف (Y1) ، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (0.705-) ، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (٠,٠٠٢) وهي أقل من (٠,٠٥).

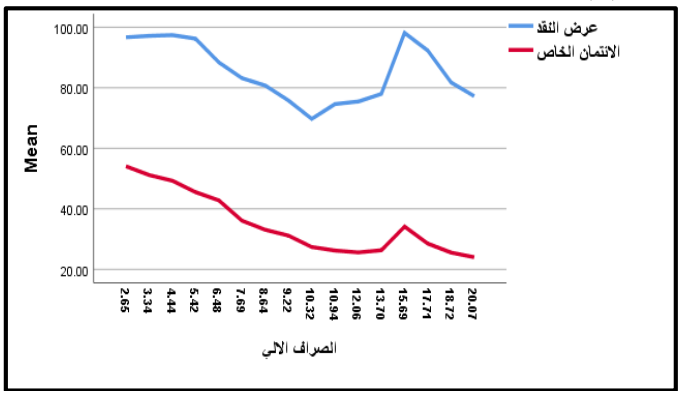
وان العلاقة ما بين المتغير المفسر عرض النقد(X1) و المتغير المعتمد الصراف الالي (Y2) ، غير معنوية، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (٠,١٣٥) وهي أكبر من (٠,٠٥).

وهنالك علاقة ارتباط عكسية و معنوية ما بين المتغير المفسر الائتمان الخاص (X2) و المتغير المعتمد الصراف الآلي(Y2) ، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (0.839-) ، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (0.000) وهي أقل من (٠,٠٥).

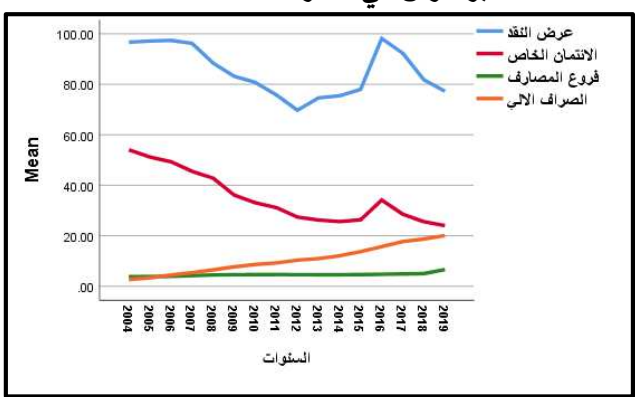
شكل (٤): علاقة كل من عرض النقد والائتمان الخاص مع فروع المصارف في مصر



شكل (٥): علاقة كل من عرض النقد والائتمان الخاص مع الصراف الالي في مصر



شكل (٦): اتجاه المتغيرات المدروسة (عرض النقد، الائتمان المصرفي، فروع المصارف والصراف الآلي) عبر الزمن في مصر



أ. القيم المفقودة (Missing values)

بعد ملاحظة البيانات ولكافة المتغيرات المستخدمة في البحث لم تلاحظ الباحثة أي نقص، ولم يكن هناك أي قيم مفقودة في أي متغير من المتغيرات المدروسة ولجميع الدول.

ب. القيم الشاذة (Outliers).

تم استخدام اختبار (Mahalanobis distance) والمستند إلى اختبار مربع كاي (Chi-square) للكشف عن وجود أو عدم وجود قيم شاذة في البيانات المدروسة ، وتم التوصل إلى أنه لا يوجد أي قيمة شاذة في البيانات المدروسة، وذلك بدلالة أعلى قيمة لمعيار مربع كاي والتي ظهرت مساوية لـ (٠,٠٤) وهي أعلى من القيمة الحرجة (٠,٠١)، وهذا دليل على عدم وجود قيم شاذة في بيانات البحث .

ت. اختبار هل أن المتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي (Tests of Normality)

في هذه المرحلة تم استخدام الاختبار الاحصائي (Shapiro-Wilk) للكشف عن مدى مطابقة التوزيع الاحتمالي والخاص بالمتغيرات المدروسة للتوزيع الطبيعي، علماً أن عدم تحقق هذا الفرض الاحصائي من شأنه تشويه النتائج وبالأخص عندما لا يمتلك المتغير المعتمد ومتغير الأخطاء العشوائية توزيعاً طبيعياً، والفرضية المستخدمة لاختبار ذلك هي على النحو الآتي:

فرضية العدم: البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الفرضية البديلة: البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

أما نتائج الاختبار فهي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول (٨): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة ولكل دولة من الدول العربية عينة الدراسة

الدولة		Tests of Normality		
		Shapiro-Wilk		
		Statistic	Df	P-value
العراق	عرض النقد	.941	16	.360
	الائتمان الخاص	.908	16	.109
	فروع المصارف	.869	16	.026
	الصراف الآلي	.876	16	.034
مصر	عرض النقد	.891	16	.057
	الائتمان الخاص	.869	16	.027
	فروع المصارف	.767	16	.001
	الصراف الآلي	.954	16	.556

من ملاحظة نتائج الجدول (٨) نجد أن معظم المتغيرات قيمها الاحتمالية (P-value) أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي. أما القسم الآخر فنلاحظ أن قيمه الاحتمالية أكبر (٠,٠٥) وهذا دليل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي.

- بالنسبة للعراق نجد أن كل من متغيري عرض النقد والائتمان الخاص يتوزعان توزيعاً طبيعياً، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لهما والتي ظهرت مساوية لـ(٠,٣٦٠) و(٠,١٠٩) على التوالي، وهما أكبر من (٠,٠٥) ، أما بالنسبة لمتغيري فروع المصارف والصراف الآلي نجد أنهما لا يتوزعان توزيعاً طبيعياً، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لهما والتي ظهرت مساوية لـ(٠,٠٢٦) و(٠,٠٣٤) على التوالي وهما أقل من (٠,٠٥).
- بالنسبة لمصر نجد أن كل من متغيري عرض النقد والصراف الآلي يتوزعان توزيعاً طبيعياً، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لهما والتي ظهرت مساوية لـ (٠,٠٥٧) و(٠,٥٥٦) على التوالي، وهما أكبر من (٠,٠٥) ، أما بالنسبة لمتغيري الائتمان الخاص وفروع المصارف نجد أنهما لا يتوزعان توزيعاً طبيعياً، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لهما والتي ظهرت مساوية لـ(٠,٠٢٧) و(٠,٠٠١) على التوالي وهما أقل من (٠,٠٥).

رابعا: تحليل أثر العمق المالي في الشمول المالي للدول العربية

الآتي يتضمن تحليل أثر العمق المالي (المتغيرات المفسرة) في الشمول المالي(المتغيرات المعتمدة) لكل دولة من الدول العربية عينة البحث.

كما سنتناول اختبار ومعرفة الأثر في الدول العربية عينة البحث ومقدار التطور في القطاعات المصرفية العربية ومدى عمقها المالي وانعكاس هذا العمق على الشمول المالي في هذه الدول باستخدام أنموذج (الانحدار الخطي المتعدد) وتم تطبيق ذلك عن طريقة وبرنامج (EViews V10).

١- العراق

أ. أثر العمق المالي في الشمول المالي (فروع المصارف) للعراق

اختبار أثر المتغيرات المفسرة والمتمثلة بـ (عرض النقد/GDP) و(الائتمان الخاص/GDP) في المتغير المعتمد (فروع المصارف) .

قبل البدء بتحليل علاقة الأثر لابد من الكشف عن أهم المشاكل الاحصائية والتي وجودها يؤدي إلى تشويه نتائج التحليل، مما يتطلب الأمر معالجتها قبل الشروع في عملية تقدير معلمات الأنموذج، ومن أهم هذه المشاكل :

ب. اختبار مشكلة تعدد العلاقة الخطية Multicollinearity

تعد مشكلة تعدد العلاقة الخطية من أخطر المشاكل التي تواجه العديد من الدراسات مما لها من آثار سلبية على التقديرات وخاصة معلمات الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، إذ إن وجود

هذه المشكلة يجعل من الصعوبة فَصل أثر كل متغير من المتغيرات المفسرة على المتغير المعتمد، مما يتسبب في اتخاذنا لقرارات غير صحيحة حيال تلك النتائج، وهناك طرق عديدة للكشف عن وجود هذه الظاهرة أهمها اختبار معامل تضخم التباين(Variance Inflation Factors -VIF)، وتعتبر المشكلة موجودة إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من (١٠) والجدول (٩) يبين نتائج الاختبار:

الجدول (٩): اختبار مشكلة تعدد العلاقة الخطية

Variance Inflation Factors
Date: 07/28/21 Time: 02:57
Sample: 2004 2019
Included observations: 16

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	1.273796	36.31103	NA
X1	0.002704	89.90286	4.654141
X2	0.017628	21.12786	4.654141

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (Eviews)

يتضح من نتائج الجدول (٩) أن المتغيرين عرض النقد (X1) و الائتمان الخاص (X2) لا يتسببان أو يكون سبباً في وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية، وذلك لأن قيمة معامل تضخم التباين (Centered VIF) لكل منهما بلغت (٤,٦٥) وهي أقل من (١٠).

ت. الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ Heteroskedasticity

تظهر مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ في حالة تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، إذ لحظ من خلال الدراسات التطبيقية وفي ظل هذه المشكلة أننا حصلنا على تقديرات خطية غير متحيزة لمعلمات الانحدار، لكن هذه التقديرات تكون غير كفوءة ، لأن انتشار مشاهدات الخط المقدر حول خط الانحدار ليس هو الأقل إذا ما قورن بالخط مثلا الذي يمكن تقديره بطريقة أخرى غير طريقة المربعات الصغرى ، الأمر الذي يعطي تبايناً أكبر، ومن ثم خطأ معياري أكبر في تقدير معلمات الانحدار، ومعنى هذا فقدان الأنموذج لإحدى خصائص طريقة المربعات الصغرى والمتمثلة بخاصية أقل تباين غير متحيز .

هناك طرائق مختلفة للكشف عن عدم التجانس في تباين الخطأ منها التي تعتمد على الرسم البياني لقيم الأخطاء وعلاقتها بالزمن ، وهناك اختبارات احصائية أكثر حسماً في الكشف عن وجود أو عدم تلك المشكلة، وأحد أهم هذه الاختبارات هو اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey Test)، إذ إن الفرضية الخاصة بهذا الاختبار هي :

فرضية العدم: الاخطاء ذات تباين متجانس .

الفرضية البديلة: الأخطاء ذات تباين غير متجانس .

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الآتي :

الجدول (١٠): اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.7076	Prob. F(2,13)	0.355294	F-statistic
0.6606	Prob. Chi-Square(2)	0.829243	Obs*R-squared
0.8419	Prob. Chi-Square(2)	0.344175	Scaled explained SS

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (Eviews)

من ملاحظة نتائج الجدول (١٠) نجد أن القيمة الاحتمالية ((Prob. Chi-Square(2) لهذا الاختبار هي (0.6606) وهي أكبر من (٠,٠٥) ، لذا سنقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

ث. **الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء Autocorrelation problem**

تنشأ ظاهرة الارتباط الذاتي في أغلب الدراسات التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية وفي بعض الأحيان تلك التي تعتمد على بيانات مقطعية ، وقد تنشأ هذه الظاهرة نتيجة لحذف بعض المتغيرات المفسرة المهمة من الأنموذج المدروس ، أو نتيجة للتشخيص غير الدقيق للعلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة كأن نقول مثلاً إن العلاقة هي خطية في حين هي غير خطية ، أو قد تكون هناك عوامل عشوائية تؤثر على القيم المتتالية للخطأ كالتي تحصل في حالات الحروب ، وعدم الاستقرار، والجفاف ، حيث يمتد أثرها على مشاهدات العينة ولعدة سنوات متعاقبة ... الخ .

وهناك عدة اختبارات للكشف عن وجود أو عدم وجود هذه المشكلة، أهمها اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، علما أن الفرضية المستخدمة لهذا الاختبار هي على النحو الآتي :

فرضية العدم: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

الفرضية البديلة: هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الآتي :

الجدول (١١): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.0225	Prob. F(2,11)	5.462883	F-statistic
0.0186	Prob. Chi-Square(2)	7.972915	Obs*R-squared

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (Eviews)

من ملاحظة نتائج الجدول (١١) نجد أن القيمة الاحتمالية ((Prob. Chi-Square(2) لهذا الاختبار كانت مساوية لـ (0.0186) وهي أقل من (٠,٠٥) ، لذا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

ج. **تحليل علاقة الاثر**

سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الموزونة (Weighted Least Squares) عوضاً عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) في التقدير ، وذلك بسبب وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء والنتائج موضحة في الجدول الآتي :

$$Y1=a+b_1X_1+ b_2X_2$$

الجدول (١٢): أثر العمق المالي في الشمول المالي (فروع المصارف) للعراق

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 07/28/21 Time: 03:03
Sample: 2004 2019
Included observations: 16
Weighting series: X2^(-0.5)
Weight type: Inverse standard deviation (EViews default scaling)
White-Hinkley (HC1) heteroskedasticity consistent standard errors and Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P-value
C	2.002700	0.589787	3.395631	0.0048
X1	0.067171	0.031103	2.156818	0.0046
X2	0.049270	0.108685	0.453327	0.6578

Weighted Statistics

R-squared	0.532924	Mean dependent var	4.174157
Adjusted R-squared	0.461066	S.D. dependent var	1.071202
S.E. of regression	0.637714	Akaike info criterion	2.105508
Sum squared resid	5.286836	Schwarz criterion	2.250369
Log likelihood	-13.84407	Hannan-Quinn criter.	2.112926
F-statistic	7.416351	Durbin-Watson stat	0.584860
Prob(F-statistic)	0.007096	Weighted mean dep.	3.967914
F-statistic	11.30568	Prob(F-statistic)	0.001430

Unweighted Statistics

R-squared	8309٣٣0.	Mean dependent var	4.352500

Adjusted R-squared	518952٠.	S.D. dependent var	0.819711
S.E. of regression	0.798158	Sum squared resid	8.281741
Durbin-Watson stat	0.519053		

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (Eviews)

تشير النتائج التي ظهرت في الجدول (١٢) ومن خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA) ظهر أن الأنموذج المدروس معنوي، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار ((Prob.(F-statistic) والتي بلغت (٠,٠٠٧) وهي أقل من (٠,٠٥) . وهناك أثر طردي ومعنوي للمتغير عرض النقد (X1) في المتغير المعتمد فروع المصارف (Y1) وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.067171)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية لـ (0.0046) وهي أقل من (٠,٠٥).

لا يوجد أثر معنوي لمتغير الائتمان الخاص (X2) في المتغير المعتمد فروع المصارف (Y1) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية لـ (0.6578) وهي أكبر من (٠,٠٥). من ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-squared) يمكننا القول إن(٥٣%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببها المتغيرات المفسرة ، أما النسبة المتبقية، وهي (٤٧%) فسببها متغيرات لم تدخل في الأنموذج المدروس، فضلا عن المتغيرات العشوائية.

ثانياً: مصر

٢- أثر العمق المالي في الشمول المالي (فروع المصارف) لدولة مصر

أ. اختبار مشكلة تعدد العلاقة الخطية

جدول(١٦): اختبار مشكلة تعدد العلاقة الخطية

Variance Inflation Factors
Date: 08/20/21 Time: 12:12
Sample: 2004 2019
Included observations: 16

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	1.652185	113.4861	NA
X1	0.000426	214.8982	2.668022
X2	0.000396	36.07078	2.668022

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (Eviews)

من ملاحظة نتائج الجدول (١٦) يتضح أن المتغيرين عرض النقد (X1) والائتمان الخاص (X2) لا يتسببان أو يكون سبباً في وجود لمشكلة تعدد العلاقة الخطية وذلك، لان قيمة معامل تضخم التباين (Centered VIF) التابعة لكل منهما بلغ (٢,٦٦٨) وهي أقل من (١٠)

ب. اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

جدول (١٧): اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.4597	Prob. F(2,13)	0.825507	F-statistic
0.4060	Prob. Chi-Square(2)	1.803030	Obs*R-squared
0.0690	Prob. Chi-Square(2)	5.347677	Scaled explained SS

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (Eviews)

من ملاحظة نتائج الجدول (١٧) وجد أن القيمة الاحتمالية ((Prob. Chi-Square(2) لهذا الاختبار هي (٠,٤٠٦) وهي أكبر من (٠,٠٥) ، لذا سنقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

ت. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

جدول (١٨): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.3261	Prob. F(2,11)	1.242941	F-statistic
0.2289	Prob. Chi-Square(2)	2.949314	Obs*R-squared

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (Eviews)

من ملاحظة نتائج الجدول (١٨) وجد أن القيمة الاحتمالية ((Prob. Chi-Square(2) لهذا الاختبار كانت مساوية لـ (0.2289) وهي أكبر من (٠,٠٥) ، لذا سنقبل فرضية العدم والتي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

ث. تحليل علاقة الأثر

سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الموزونة (Weighted Least Squares) عوضاً عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) في التقدير، وذلك لأن متغير الاخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي والنتائج موضحة في الجدول الآتي :

$Y1=a+b_1X_1+ b_2X_{2 +ei}$

تشير النتائج التي ظهرت في الجدول (١٩) ومن خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA) إلى أن الأنموذج المدروس معنوي، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار ((Prob.(F-statistic) والتي بلغت (٠,٠١٢) وهي أقل من (٠,٠٥) .

وهناك أثر طردي ومعنوي للمتغير عرض النقد (X1) في المتغير المعتمد فروع المصارف (Y1) وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت مساوية لـ (0.019146) وهذا الأثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية لـ (٠,٠٤٦٨) وهي أقل من (٠,٠٥).

كما يوجد أثر عكسي ومعنوي للمتغير الائتمان الخاص (X2) في المتغير المعتمد فروع المصارف (Y1) وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت مساوية لـ (0.059524-) وهذا الأثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية لـ (٠,٠٠٥٢) وهي أقل من (٠,٠٥).

ومن خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-squared) يمكننا القول إن (٤٩%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببها المتغيرات المفسرة، أما النسبة المتبقية وهي (٥١%) فسببها متغيرات لم تدخل في الأنموذج المدروس، فضلا عن المتغيرات العشوائية.

الجدول (١٩): أثر العمق المالي في الشمول المالي (فروع المصارف) لدولة مصر

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 08/20/21 Time: 12:15
Sample: 2004 2019
Included observations: 16
Weighting series: X1^(-0.5)
Weight type: Inverse standard deviation (EViews default scaling)
White-Hinkley (HC1) heteroskedasticity consistent standard errors and Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P-value
C	5.053478	0.696714	7.253300	0.0000
X1	0.019146	0.009961	1.922181	0.0468
X2	-0.059524	0.017747	-3.354020	0.0052
	Weighted Statistics			
R-squared	0.488570	Mean dependent var		4.613196
Adjusted R-squared	0.409888	S.D. dependent var		0.806634
S.E. of regression	0.503257	Akaike info criterion		1.631928

Sum squared resid	3.292476	Schwarz criterion	1.776789
Log likelihood	-10.05543	Hannan-Quinn criter.	1.639346
F-statistic	6.209456	Durbin-Watson stat	0.978072
Prob(F-statistic)	0.012797	Weighted mean dep.	4.628365
Wald F-statistic	5.715303	Prob(Wald F-statistic)	0.016560
	Unweighted Statistics		
R-squared	0.519882	Mean dependent var	4.597500
Adjusted R-squared	0.446018	S.D. dependent var	0.648840
S.E. of regression	0.482931	Sum squared resid	3.031897
Durbin-Watson stat	0.980540		

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج (Eviews)

خامسا: الاستنتاجات والمقترحات

أ. الاستنتاجات

١- يعد العمق المالي هدفا تنمويا تسعى جميع الدول نحو تحقيقه لانعكاسه الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي، فضلا عن تحقيق الاستقرار المالي.

٢- ضعف تطور البنية التحتية التكنلوجية والمعلوماتية، وهو أمر ضروري لتحفيز العمق المالي والنمو الاقتصادي، فضلا عن ضعف البنية التحتية للنظام المالي، وهو أكبر مانع للوصول إلى نظام مالي شامل، فكلما كانت البنى التحتية للنظام المالي متطورة سهل الوصول للخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

٣- ضعف الابتكار والتطور التكنلوجي والذي يؤدي إلى حرمان شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

٤- وجود أثر طردي معنوي للعمق المالي في الشمول المالي في العراق ومصر.

ب. المقترحات

١- تعزيز التثقيف المالي والذي ينعكس في تطوير الانظمة المالية العربية ودعم سلامتها ونموها.

٢- تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وأسواق رأس المال والتي تسهم في زيادة العمق المالي.

٣- العمل على تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية وتنويع الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وجودة عالية لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار.

Reference

Adalessossi, K. & Kaya, N., (2015), "The Measure of the Financial Inclusion in the African Countries", Advances in Management & Applied Economics, Vol. 5, No.5. ISSN: 1792-7544

Afonso, A & Blanco, A., (2018), Financial Development and Economic Growth: A Study for OECD Countries in the context of Crisis, REM Working paper 046-2018.

Ajour, Hanin Muhammad Badr, 2017)), The role of financial inclusion in national banks in achieving social responsibility towards customers (case study - Islamic banks operating in the Gaza Strip), Master's thesis, College of Commerce, Islamic University, Gaza.

Akbas, Y, E., (2015), Financial Development and Economic Growth in Emerging Market: bootstrap panel Causality analysis, Theortical and Applied Economics, Asociatia Generala a Economisilor din Romania- AGER, Vol. 0(3(604),pages 17-186, Autumn.

Amadi C.O., Ugorji Eke P. N., Ugo E. K. & Ngarakwe R.O., (2019) Financial Deepening and the Nigerian Economic Development International Academy Journal of Africa Development Vol. 7, Issue 2, PP 23-35, ISSN: 2382-9038.

Ardic, O. P., Damar, H. E., (2006) , Financial Sector Deepening and Economic Growth: Evidence From Turkey, Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 9.

Bakang, Marlyse, (2015) , Effects of Financial Deepening on Economic Growth in Kenya, International Journal of Business and Commerce, 4 (7): 1-50.

Banto, J M, (2019), Microfinance, Growth and Monetary Policy: An Empirical Analysis Using Panel Data from Developing Countries, PhD Thesis, University Paris-Sacaly.

Beck, T., Kunt, A. D., & Peria, M., S. M., (2008), Banking Services for Everyone? Barriers to BankAccess and Use around the World,

Berneh, Yusr and Obaid, Rami Waatia, Habib, (2019), Financial Inclusion in the Arab Countries Efforts, Policies and Experiences, the Regional Action Team to Promote Financial Inclusion in the Arab Countries, the Secretariat of the Council of Central Banks and Arab Monetary Institutions, the Arab Monetary Fund.

Bongomin, G. O. C., Ntayi, J., M., Munene, J. C., & Malinga, C. A., (2018), Mobile Money and Financial Inclusion in SubSaharan Africa: the Moderating Role of Social Networks, Journal of African Business, Vol. 19, No. 3, 361–384.

Claessens, S., Honohan, P., Suarez, L. R., (2009), Policy Principles for Expanding Financial Access, Independent research & practical ideas for global

prosperity Report of the CGD Task Force on Access to Financial Services. Center for Global Development Working Paper.

Dahou, K., Omar, H. I.,(2009) , Pfister, M., Deeping African Financial Markets for growth and investment, Ministerial and Expert Roundtable of The NEPAD-OECD.

Economic Systems, ECOSYS 100836. https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2020.100836

Farshid, P., Elyasi, Y., (2013), ., Financial Depth – Financial Repression Linkage, Iran. Econ. Rev. Vol.17, No.2, 2013.

Huang, Yongfu, (2010) , Political Institutions and Financial Development: An Empirical Study, World Development,(38) 12, pp. 1667–1677.

Ismail, K., Ahokpossi, C., Karmakar, S., & Koulet-Vickot, M., (2013), Financial Depth in the WAEMU: Benchmarking Against Frontier SSACountries, IMF Working Papers 2013/161, International Monetary Fund.

Ohwofasa, B. O., & Aiyedogbon, J. O., (2013), Financial Deepening and Economic Growth in Nigeria, 1986-2011: An Empirical Investigation, *Journal of Economics and Development Studies*, 1(1); pp. 24-42.

Ongo Nkoa, B., E., and Song, J., S., (2020), Does Institutional Quality Affect Financial Inclusion in Africa? A Panel Data Analysis,

Ozili, P. K., (2020), Financial inclusion research around the world: a review, Forum. Social. Economics. 0(0), 1-23.

Sackey, F. G., Nkrumah, E. M., (2012), Financial Sector Deepening and Economic Growth in Ghana, Frank, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.3, No.8, pp.122-139. ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online).

Sarma, M., (2008), Index of Financial Inclusion, Working Paper, Indian Council for Research on International Economic Relations, No. 215.

Suarez, L. R., (2007), The Provision of Banking Services in Latin America: Obstacles and Recommendations1, Working Paper Number 124

Tan, K. G., Gopalan, S., & Le, P. A. N., (2017), Financial Deepening and Economic Growth in Transition Economies of Southeast Asia: A Geweke Causality Analysis, Vol. 20, No. 03.

Tuesta, D., Sorensen, G., Haring, A., & Camara, N., (2015), Financial inclusion and its determinants: the case of Argentina, Working Paper, No. 15/03.

Ume, Kalu Ebere, Nelson, Nkwor, and Onwumere, Josaphat,(2015) , Measuring the Dynamics of Financial Deepening and Economic Growth in Nigeria: 1981-2013: Using Engel-Granger Residual Based Approach, IOSR Journal of Economics and Finance, Vol. 6, No.6: 82-89.

World Bank Global Financial Inclusion Database, 2021.